

النظام السعودي نظام غبي بلطجي، تسلط على رقاب الناس باسم الدين

أصدر تجمع علماء الجزيرة العربية بياناً اعتبر فيه أن الجريمة التي أقدم عليها النظام السعودي الداعشي لهي مجرة يهتز لها ضمير الإنسانية. ولفت البيان أنه من بين المنفذة بحقهم أحكام الإعدام” 41 معتقداًًلا من شباب الحراك السلمي في الأحساء والقطيف، بحيث ادينوا في محكمة قاضيها ينصب من قبل وزارة (الفساد والإفساد) الداخلية يحكم ما تملئه عليه من أحكام لا صلة لها بالقانون الإسلامي” .

وأضاف ”إن النظام السعودي الذي تسلط على رقاب الناس باسم الإسلام وتطاھروا بالإيمان، وأبادوا الحرت والنسل، نرى صبيهم الشقي ”بن سلمان“ تلاعب بالقوانين وفتح الأبواب للفساد بكل انواعها، فهو كما قال القرآن الكريم ”مفسد في الأرض“. وتتابع بيان تجمع العلماء المسلمين أنه ”كعادة كل طاغية ”بن سلمان“ وحاشيته المقيمية يريدون بهذه الجريمة أن يكسروا ورقة بيديهم تخدمهم في المصراع الذي أشعلوه من حولهم بسبب فسادهم وحماقاتهم لكن“ هذا المكر ضعيف وناقه أمام مكر الله سبحانه وتعالى، فعاقبة الطاغوت الفشل“.

وأكيد البيان على أن ”دماء الشهداء الأبرار لها الأثر الكبير بمنطق القرآن الكريم وروايات أهل البيت

عليه السلام في محو آثار النظام السعودي الداعشي، "إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِرَبِّهِ" ، مشيراً إلى أن الشعب الأبي في الجزيرة العربية والمؤمن برسالته "لا يخشى هذا النظام الفاسد ولا يخشى الشيطان الأكبر الذي يقف من خلفه، فما هي إلا أيام وسيرى "بن سلمان" أن أمريكا ستخلص عنه كعادتها مع عملائها في العالم وما أوكرانيا عنك ببعيد".

وختم تجمع العلماء المسلمين بيانه بالقول " نبارك للشهداء وسام الشهادة ونقول لهم إن هذه الدماء أمانة في أعناق رجالات وأحرار هذه الأمة. وخطابنا لأهلنا في القطيف والأحساء والمدينة أن يعلموا الحداد هذه الأيام لهذه الفاجعة الأليمة وأن الأبواء التي تريد تمييع العقيدة الأصلية لأبناء هذه الأمة لن تجد لها إذن صاغية ".

وكانت وزارة الداخلية "ال سعودية" قد نفذت، يوم السبت في 12 مارس/آذار 2022، أكبر مجزرة إعدام جماعية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، ولقد طالت 81 شخصا، من بينهم 7 يمنيين وسوري واحد.

وعلى الرغم من أن الصحافيا لم يحاكموا بشكل جماعي ضمن لائحة دعوى مشتركة، ساقط وزارة الداخلية "ال سعودية" لهم اتهامات عمومية في بيان نشرته، وادعت أنهم : "اعتنقوا الفكر الضال والمناهج والمعتقدات المنحرفة ذات الولاءات الخارجية والأطراف المعادية، وبأبعادها على الفساد والضلال، فأقدموا بأفعال إرهابية، مثل استباحة الدماء وانتهاك الحرمات واستهداف دور العبادة والمدارس الحكومية والأماكن الحيوية".

إن هذه المجزرة تعد انتهاكا صارخا للقوانين الدولية، كما أنها بمثابة نسف تام للمزاعم التي أطلقها محمد بن سلمان في مقابلته مع مجلة ذا اتلانتيك قبل عدة أيام، والتي قال فيها أن "ال سعودية" تخلصت من عقوبة الإعدام ما عدا فئة المتورطين في ارتكاب جرائم القتل.

وكانت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد وثقت بعض قضايا هؤلاء الصحافيا، فيما لم تتمكن من رصد القضايا الأخرى في ظل انعدام الشفافية في التعامل الرسمي مع قضايا الإعدام، والتهديد والتخويف للعائلات والمجتمع المدني.

حيث أكد توثيق المنظمة لعدد من القضايا أن التهم لم تتضمن أي تهم جسيمة، كما تعلق بعضها بالمشاركة في المظاهرات المطالبة بالعدالة وحقوق الإنسان.

وفيما ادعت وزارة الداخلية في بيانها أن المتهمين تمت مقاضاتهم أمام "محكمة مختصة وتم تمكينهم من الضمانات و جميع الحقوق التي كفلتها لهم الأنظمة في المملكة"، كانت المنظمة قد وثقت انتهاكات صارخة لمعايير المحاكمة العادلة، من بينها الحرمان من الاستعانة بمحام، التعرض للتعذيب، الحرمان من التواصل مع العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك، كانت الأمم المتحدة عبر آلياتها المختلفة قد تواصلت مع الحكومة السعودية حول قضايا عدد من الذين تم إعدامهم بينهم أسعد شير ومحمد الشاخوري، وأكدهت انطواء محکماتهم على عدد من الانتهاكات من بين ذلك التعذيب وعدم الحصول على الحق في الدفاع عن النفس بشكل كاف.

وفي الرسالة التي وجهها المقررون الخاصون، أبدي المقررون قلقهم البالغ من الحكم بالإعدام على كل من محمد الشاخوري وأسعد شير، وخاصة أن الأحكام مبنية على اعترافات متزعنة تحت التعذيب. وأكدوا أن استخدام السلطات القضائية لهذه الاعترافات كدليل إدانة انتهاك صارخ للإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة.

كما أبدي المقررون مخاوفهم من كون الانتهاء إلى أقلية دينية سبب من أسباب الانتهاكات والاضطهاد وسوء المعاملة التي تعرضوا لها. إضافة إلى ذلك، أبدي المقررون قلقهم من عدم التحقيق في الاختفاء القسري والتعذيب الذي تعرضوا له على الرغم من إبلاغ القاضي بذلك.

الرسالة أشارت إلى أنه في حال تأكيد هذه الادعاءات فإنها انتهك للحق في الحياة والحرية والأمن الذي تكفله المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنها تنتهك الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على إخفاء القسري والحق في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد، إلى جانب انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها السعودية عام 1997.

وكان الشاخوري قد تعرض لإخفاء القسري في 17 أبريل/لآذار 2017، حيث اعتقل من أحد الحواجز المنتشرة في بلدته العوامية. بعد ثلاثة أيام اصطحبته القوى الأمنية إلى منزله وعمدت إلى مداهمة المنزل بالقوة.

حيث بقي الشاخوري في السجن الانفرادي لمدة تجاوزت الثلاثة أشهر. وفي يوليو/تموز 2019، وبعد أكثر من عاًمين على اعتقاله، عقدت أولى جلسات المحاكمة الشاخوري في المحكمة الجزائية المتخصصة، ولم يتم تعيين محام له إلا بعد انعقاد أكثر من جلسة المحاكمة.

وبناء على اعترافات انتزعت تحت التعذيب، وفي 21 فبراير 2021، صدر قرار مبدئي بإدانة محمد الشاخوري والحكم عليه بالإعدام. ورأت "المنظمة الأوروبية السعودية" أن المجزرة الجماعية الثالثة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز هي استمرار في الدموية التي اتسم بها هذا العهد، بعيداً عن المحاولات الرسمية لتبسيط صورة الحكومة.

وتفيد المنظمة أن تنفيذ الإعدام الجماعي أكد كون هذه العقوبة خاصة بشكل بحث للقرار السياسي، ولوجود إمكانية محاسبة المعذبين والمنتهكين.

لا شك بأن هذه المجزرة كرست انعدام أي جدية أو ثقة في الوعود الرسمية، كما أنها تثير القلق على حياة وسلامة الأفراد الذين لا زالوا يواجهون عقوبة الإعدام وبينهم قاصرين، وخاصة أن هذه المجزرة التي قتل فيها 81 شخصاً، سبقتها مجزرتين في 2016 طالت 47 شخصاً من بينهم الشهيد آية الله نمر باقر النمر، وفي 2019 طالت 37 شخصاً.